

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ساس الدول بعدله . وصلى الله على سيدنا محمد صاحب التشريع القويم أفضل صلاة وأكمل تسليم . وبعد فاني رأيت الحاجة ماسة لوضع كتاب في تاريخ تكوين النظريات السياسية وتدرجها مبتدئا بنشأتها عند اليونان في زمن حضارتهم القديمة ، ومقتفيا أثرها عند الرومان ، وفي القرون الوسطى ، وتمشيت بها في عصر النهضة العلمية والاصلاح الديني ، ثم تناولت أدوارها المختلفة في العصر الحديث ، وما أدخله عليها كتاب الانجليز والفرنسيين من التغييرات أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر مما أدى إلى الانقلابات الخطيرة في كل من إنجلترا وفرنسا من الوجهتين الاجتماعية والسياسية . ولم أقف عند هذا الحد ، بل أثبت مقدار الاثر الذي أحدثته الانقلابات الصناعية والاختراعات الآلية وما ترتب عليها أثناء القرن التاسع عشر ، في نفوس فلاسفة السياسة وكتابها ، وبينت كيف تأثرت النظريات السياسية بالمظاهر المادية في عصرنا الحديث .

هذا وقد راعيت الإيجاز بقدر ما استطعت في كتابة هذا السفر ، حتى يأتي بالغرض الموضوع لأجله ، وهو إيجاد كتيب باللغة العربية يتناول مقرر العلوم السياسية لطلبة مدرستي المعلمين العليا قسم الآداب ودار العلوم العليا وقسمته الى كتابين : تناولت في الاول تاريخ النظريات السياسية . وتناولت في الثاني النظريات الدستورية . وأرجو من المولى القدير أن أكون قد وفقت فيما حاولت . كما اني أرجو من علمائنا وكتابنا أن يغفروا لي ما قد يقع من النقص والتقصير ، واعداء إياهم بادخال ما يرونه من الاقتراحات والتحسينات ، في الطبعة الثانية إن شاء الله .

ولقد عولت وأنا أكتب هذا الكتيب على طائفة من الكتب القيمة
مثل كتب دننج (Dunning) وجتل (Gettell) وليكوك (Leacock)
وولسون (Wilson) وبولك (Pollock) وغيرها ، واستعنت بمذكرات
الأصدقاء والزملاء .

ولا يفوتني أن أذكر بالشكر فضل المعونة التي أسداها إلى كل من
زميلي الأستاذ أحمد يوسف نجاتي أفندي المدرس بدارالعلوم فقد راجع لغته
والاستاذ محمد سامي عاشور أفندي المدرس بالمعلمين العليا قسم الآداب فقد
أدلى باقتراحات ثمينة .

وفقنا الله جميعا الى خدمة هذا البلد من الناحية العلمية في ظل ملكنا
المعظم حامل لواء النهضة الحديثة وولى عهده المحبوب أبقاهما المولى ذخرا
للعلم والعلماء آمين ؟

مصطفى خليل

يوليه سنة ١٩٢٩

الكتاب الأول

مقدمة

علم سياسة الدول يبحث في الدول، من حيث أنظمة حكوماتها . والقواعد التي تبني عليها علاقة السلطة الحاكمة فيها بالهيئة المحكومة . وهو كغيره من العلوم الاجتماعية ، بمجموع أبحاث نظرية تحليلية ، لا تقتصر على بيان النظم الحالية لدولة أو دول معينة . بل تتناول أيضا تحليل هذه النظم ، وبيان الأدوار التي مرت عليها ، وأسبابها الاجتماعية والادبية ، وموازنة هذه الأدوار بغيرها ، في عصر معين أو عصور مختلفة .

فمثلا إذا درسنا من الوجهة التاريخية والمقارنة النظام السياسي للدول الأوروبية والأمريكية ودساتيرها ، أمكننا أن نقف على مجموعة من المبادئ والنظم ، التي وإن اختلفت في ظاهرها بين دولة وأخرى ، لا تخرج عن بضع قواعد عامة ، تطبقها كل الدساتير بغير استثناء . وتبين لنا هذه الدراسة أيضا أن الإصلاحات الدستورية التي تعملها دولة من الدول لظروف خاصة ، لا تلبث أن تأخذ بها دول أخرى . وهذا ما يساعد على تدرج النظريات السياسية وتقدمها .

والغرض من دراسة هذا التدرج هو العمل على ترقية دستورنا وجعله شيئا فشيئا مماثلا لارقي النظم الدستورية .

هذا ولا بد لنا أن نبدأ بدراسة النظريات العامة وتاريخها ، تدرجها إذ عليها تبني الدساتير . فندرس الجماعة السياسية أي الدولة وماهيتها ، وكيف

تكونت ، وما قيل عن أصلها ومنشأها ، وندرس ما قيل عن السلطة وأصحاب السلطان فيها ، وكيف تغيرت هذه السلطة وتدرجت وتفرعت ، ثم ندرس منشأ حقوق الافراد ونموها ، والنضال الذى قام بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة من أجل هاته الحقوق ، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية التى كانت ولا تزال الشغل الشاغل للكتّاب من أقدم عصور التاريخ الى وقتنا الحاضر .

